

التوتر الأمني خسارة للجويع

أكدنا في أعداد سابقة بأن الإصلاحات السياسية، والفسحة في حرية التعبير ضمن أجواء الديمقراطية الناشئة، أفادت الجميع؛ أي كل اللابيين السياسيين؛ ومنظمات المجتمع المدني، والقوى الحية في المجتمع وشخصياته الدينية والإجتماعية. النظام السياسي عزز - ويقوة - شرعيته عبر الإصلاحات، ودعم علاقاته مع النسيج الإجتماعي المتنوع بشكل يكاد يكون غير مسبوق. وأجواء الحرية ساهمت في توعية المجتمع وقواه السياسية؛ ومنحت فرصاً واسعة للتعبير عن الرأي وعن الموقف. ومنظمات المجتمع المدني تزايدت أعدادها لتشمل كافة الأنشطة. والمنظمات الحقوقية استفادت من الأوضاع، ففي أجواء الحرية والانفتاح - ومهما قيل عن تجاوزات - تضاءلت الإنتهاكات لحقوق الإنسان، ويمكن لأي باحث أن يقارن بين التقارير الدولية الحقوقية الماضية والتقارير التي صدرت في أعقاب الإصلاحات عام ٢٠٠٠. حتى المنظمات الدولية وجدت في البحرين ملاذاً لم تجده في دول أخرى مجاورة، ففتحت مكاتبها، واستخدمتها مقراً إقليمياً لأنشطتها وبرامجها التدريبية.

أما الأحزاب السياسية التي كانت تعمل بالسر، فخرجت من تحت الأرض، وسجلت نفسها كجمعيات سياسية، وصار لها مكاتب وتمثيل في البرلمان، كما انخرط الكثير من كوادرها في العمل ضمن مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات الحقوقية. زد على ذلك، فإن أولئك الذين تبوأوا آراءً متشددة، تجاه النظام، ودعوا إلى إسقاطه، فإنهم ما كانوا ليستطيعوا ممارسة أي من نشاطاتهم لولا هامش الحرية الذي كان يتمتع به الجميع. لقد تظاهروا واعتصموا لسنوات، وتحدثوا وخطبوا وفعلوا كل ما أرادوه، بما في ذلك إشعال الحرائق والعنف في الشارع.

الآن يبدو أن كل الرابيين يمكن تصنيفهم في موقع الخسارة. فالتوتر الأمني الشديد لا يوفر سمعة حسنة لا للبحرين كدولة ولا للنظام السياسي، حتى مع الاعتقاد بأنه كان مضطراً لمواجهة حرائق الشعب والعنف. ليس من صالح البحرين ولا النظام السياسي ان يقال عنه بأنه تراجع في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، ولو كان الأمر بصورة مؤقتة وطارئة. ولا نظن أن المنظمات الحقوقية الدولية سعيدة بما يجري في البحرين، وهي على الأرجح كانت ولا تزال تنتظر حدوث تطورات إيجابية في حرية التعبير والمشاركة السياسية (الانتخابات وإقرار قانون الصحافة وقانون مؤسسات المجتمع المدني - مثلاً). ومثل ذلك يمكن القول بأن تطورات الأوضاع في الشهرين الماضيين شكلت عنصر خسارة للاعبين المحليين السياسيين والحقوقيين (الجمعيات السياسية والحقوقية). وحتى دعاة التشدد، فإن ما جرى من مواجهة معهم لا يمثل بالقطع مكسباً لهم.

ما يخلص إليه هو أن تخريب العملية السياسية، وخرق السفينة التي تحمل الجميع عبر الممارسات السياسية غير الناضجة والأفعال غير المسؤولة، لا يحقق ضرراً بجهة واحدة، وإنما الجميع. وكما الربح في أجواء الحرية والالتزام بالقانون واحترام حقوق الإنسان، فإن الخسارة تكمن في تجاوز كل ذلك. لن يكون هناك خاسر واحد وإنما الجميع. ولن يكون هناك رابح واحد من اعتماد لغة العقل والمنطق والقانون واحترام الآخر، بل كل الأطياف السياسية، الحكومية والشعبية، وحتى بعض القوى الخارجية كالمنظمات الحقوقية الدولية.

إقرأ

- ٢ مستقبل البحرين
- معلق على الحريات
- ٤ صامدون في الإحتجاج
- ٦ القوى السياسية والدينية:
- آن وقت المراجعة
- ٨ الإنتخابات وفرص
- القضاء على العنف
- ٩ مقابلة مع رشيد مصلي
- من منظمة الكرامة

رئيس المرصد:

مستقبل البحرين مهلق على الحريات واحترام حقوق الإنسان

للمعارضة. هل كان هدف السلطات الأمنية قمع المعارضة حقاً؟

لم يكن غرض النظام قمع المعارضة، بل تثبيت الأمن خشية الإنفلات. المعارضون اليوم يعملون تحت المظلة الرسمية. هناك جمعيات سياسية عديدة تبلغ ١٢ جمعية سياسية (حزبياً)، معظمها خاضت الانتخابات، وبعضها نجح وبعضها الآخر فشل؛ وهي ستشارك في الانتخابات القادمة، الذي يريد قمع المعارضة لا يبدأ بعملية سياسية انتخابية، وبإصلاحات تشريعية وغيرها.

وحتى هذه المعارضة العنيفة التي ترفض أصل النظام، والتي لم تسجل نفسها كجمعيات سياسية ضمن القانون، فإن النظام تفاعلي مواجهتها حرصاً على العملية السياسية، وأطلق سراح العديد من المعتقلين لمرات عديدة، وكان يمكن أن لا تحدث المواجهة الأخيرة حتى مع التشدد، لكن العنف في الشارع تجاوز الحدود، والمواجهة كانت رد فعل إجبارية لتوفير الحد الأدنى من الأمن.

المنظمات الحقوقية الدولية والتي - شخصياً - أعمل وأتعاون معها، هي في الأساس غير مدركة بشكل جيد للوضع البحريني، ولا أظن أن توصيفها للوضع دقيقاً. وهي وإن وثقت بعض التجاوزات التي تحدث في المجال الحقوقي، إلا أنها لم تفهم الخارطة السياسية والإصلاحية العامة، وبالتالي شُغلت بالتفاصيل عن رؤية الأبعاد الاستراتيجية. وغلبت المعلومات المبالغ فيها والتي تأتي من مصدر واحد، على حقائق وجود هوامش كبيرة من الحرية والانفتاح الداخلي.

ألا تعتقد أن ما جرى قد أثر على سمعة البحرين سلباً في الخارج، وبالتحديد لدى المنظمات الحقوقية الدولية والإعلام الغربي عامة؟

العالم يتابع ما يجري في البحرين، وبالخصوص ما يتعلق بالمواجهات الأمنية. ومن البديهي ان المنظمات الدولية من خلال ما أصدرته من بيانات، وما تمت تغطيته في الوسائل الإعلامية، لا يخدم صورة البحرين وسمعتها. لا أرى تحولاً كبيراً في طريقة تعاطي المنظمات الدولية مع الوضع البحريني، ولا زالت نفس النواقص تكتنف تقييم أفعالها. ومع أن هناك ما أخذ على الحكومة في طريقة معالجتها لعدد من القضايا المتصلة بالوضع الحقوقي، إلا أنها

أجرت صحيفة الأيام بتاريخ ٣/١٠/٢٠١٠ لقاء مع الأستاذ حسن موسى الشفيعي، رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، وعضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك للتعرف على آخر تطورات البحرين الحقوقية/ السياسية، وما يثار من أسئلة تتعلق بمسيرة الديمقراطية أو الانقلاب عليها في وسائل الإعلام الخارجية، وكذلك العلاقة بين البحرين والمنظمات الحقوقية الدولية، ومزاعم الانتهاكات التي حدثت، ومستقبل الوضع الحقوقي والسياسي بشكل عام. فيما يلي نص اللقاء:

النظام، ولنترك للقضاء توصيف الذي جرى.

البعض أرجع ما حدث الى تأجج مشاعر الطائفية وأنها كانت وراء التوتر وردود الأفعال المتبادلة والتي جرت على الساحتين السياسية والاجتماعية؟

لا أرى ان الطائفية وراء التوتر. ولكن الطائفيين من مختلف الأطراف يستفيدون من التوتر الأمني. التوتر الأمني يأتي بتوتر طائفي في الغالب. وما جرى حتى الآن، رآه بعض الطائفيين أنه هجوم على حكم سني، ورآه نظراؤهم في الطرف الآخر، بأنه اعتداء حكم سني على جمهور شيعي. والحقيقة أن من يقوم بالعنف لا يمثل الشيعة وقواهم الرئيسية. هذه حقيقة. وستأتي الانتخابات القادمة في أكتوبر لتؤكد ذلك. الطائفية لا تنتعش إلا في جو موبوء متكهرب، والطائفيين يستفيدون من توتر الأوضاع لاستثمارها باسم (الطائفة) في مشاريعهم السياسية.

لكن هناك من يقول بأن الشيعة في البحرين يتعرضون لمذبحة وإبادة؟

إبادة ومذبحة! هذه كلمات كبيرة؛ وهي واحدة من محاولات خلق اصطفاط طائفي لاستثمارها سياسياً. ترى كم ذهب ضحية الإبادة والمذبحة المزعومة؟ لا أحد. من يقول هذا الكلام يسعى لإيقاع الفتنة بين الشيعة والسنة. إنها حرب إشاعات ومزاعم تملأ الأجواء لا مصداقية لها. الشيعة مواطنون لهم حقوق المواطنة، وهم مكون أساس للمجتمع، لا يستطيع ولا يريد أحد إلغاءهم أو تهميشهم. البحرين لا تطير بدون جناحي مواطنيها السنة والشيعة.

المنظمات الدولية ترى أن ما جرى كان قمعاً

كيف تقيمون المواجهات الأمنية مع قوى التشدد والعنف؟

أرى فيما جرى مؤخراً أنه جاء كنتيجة لتصاعد أعمال العنف والشغب في الشارع، ومحاولة قطع شريان الحياة وأقصد الطرق الرئيسية (الهاي وي)، فضلاً عن تدمير الممتلكات وتخويف السكان والسائحين وإغلاق الأمن. هذه أعمال استمرت لفترة طويلة، والحكومة لم تفعل القانون حتى بلغ السيل الزبي، فقامت بما قامت به. أتذكر أن الملك قال قبل شهرين بأنه حتى ولو كان القانون يسمح بمواجهة دعاء العنف والشغب، فإن الحكومة لن تفرض القانون بالقوة. لكن التطور الذي حدث بعد ذلك التصريح، وتمدد الحرائق والعنف، عجل باتخاذ قرار حازم بالمواجهة.

لكن الحكومة تقول بأن ما جرى أوسع مما شرحت، أي أنه كانت هناك محاولة إنقلاب ضد نظام الحكم؟

فيما يتعلق بقلب نظام الحكم، فإنني أعتقد بأن المقصود من هذا هو أن مجمل ما جرى من شغب وعنف وتعطيل للمصالح العامة يستهدف إسقاط نظام الحكم كنتيجة. مسؤولو النظام يعتقدون بأن الهدف النهائي للشغب والعنف والتخطيط المرافق لذلك هو إسقاط النظام. وهذا أمر قد تشير اليه وتؤكده بيانات المتشددين أنفسهم، فهم يقولون بأنهم يريدون إسقاط النظام، وهذا ليس سراً، فالبيانات تطفح بذلك. في الإعلام الخارجي قرئ الموضوع بنحو مختلف، وتصوروا أن عبارة (إسقاط النظام) تعني وجود مجموعة إنقلابية مسلحة كانت على وشك الهجوم والسيطرة على الوضع. الثابت أن الغاية من تأجيج الشغب والتحريض على العنف هي إسقاط

الحكومة - هذه المرة لم تأبه كثيراً لرد فعل تلك المنظمات، الى حد عدم التجاوب مع رسائلها، كما شكت تلك المنظمات.

أعتقد أن المنظمات الدولية لم تقدّر على مدار سنوات طويلة التقدم الذي تحقق لأوضاع حقوق الإنسان؛ واليوم وبعد التدابير الأمنية المشددة التي اتخذتها الحكومة مترافقة مع جملة من القرارات، ماذا عساها أن تقول؟. أشعر أحياناً بأن بعض تلك المنظمات ساهمت - دون قصد منها - في توتير الساحة السياسية والإجتماعية في البحرين بما ينعكس سلباً على أوضاع حقوق الإنسان. ربما شعر النظام السياسي في البحرين بأن بعض المنظمات الدولية لا يؤثر في تقييمها السلبى أية تطورات إيجابية تحدث، وقد يكون هذا سبب في عدم تجاوبها مع رسائل تلك المنظمات. بالطبع نحن لا نتمنى حدوث أي قطيعة مع المنظمات الدولية، ونذكر أن من مصلحة البحرين

والتعاون مع المعارضة والمجتمع المدني. وإلا هل هناك تفسير غير ذلك؟ معارضون واضحو الميول السياسية والتاريخ السياسي، ومع هذا، تم تسليمهم قيادة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ووجد أيضاً أعضاء معارضون سابقون، وأنا واحد منهم أيضاً، وكذلك الأمين العام السابق للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وآخرين أيضاً.

ومع هذا، هناك من لم يقدر قيمة أن تكون شخصيات سياسية معارضة سابقاً أو شخصيات حقوقية من المجتمع المدني تقف على رأس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فعمدوا الى التفریط بهذا المكسب. ما قامت به الحكومة وما قدّمه الملك لأصحاب التوجهات السياسية والحقوقية المختلفة، يكشف أنه لا توجد مجرد نية لإقصاء الآخر من العملية السياسية والشأن العام. بيد ان الإنتماءات السياسية الحزبية تغلبت في النهاية وكانت وراء استقالة رئيس المؤسسة

لا تصدر بشأنها بيانات، وإنما تقدم رؤية استراتيجية وخطة عمل وتقريراً سنوياً يوضح قراءتها للأحداث والأوضاع العامة ونواقصها وتوصياتها في طريقة معالجتها. اما المنظمات الحقوقية المحلية فهذا شغلها، أن تصدر بيانات وتنديبات وغير ذلك.

ومع هذا، ونزولاً عند رغبة الأكثرية من أعضاء المؤسسة الوطنية، قبل الجميع بإصدار بيان حول الأحداث الأخيرة، وقد تقدم الرئيس بنص بيان مقترح للمؤسسة رآه الآخرون ضعيفاً من جهة التأسيس الحقوقي، وتمت صياغة بيان آخر، وافق عليه الرئيس، وقبل ذلك شارك الرئيس في إعداد مضمونه. وصدر البيان بعد الإجماع عليه. ولكن بعد نشر البيان، تعرض الرئيس للضغط فكانت الإستقالة، التي أعلن عنها لوسائل الإعلام قبل أن نعلم نحن في المؤسسة. هذه هي حقيقة الأمر. وبالتالي ليس من الصحيح أن نستقيل لأن الرئيس استقال.

ما قام به الرئيس كان خطأ، وعلينا نحن الأعضاء الآن أن نقوم بإعادة النشاط والحياة للمؤسسة والحفاظ على مصداقيتها.

الى أين يتجه الوضع السياسي والحقوقى البحريني؟ هل يحق للمراقبين الذين تحدثوا بأمل عن التجربة البحرينية أن يشعروا بالألم إزاء تطورات الأوضاع الأخيرة؟

أتمنى أن يكون تقييمي صحيحاً، من جهة أن ما جرى في الشهرين الأخيرين كان عملاً إضطرارياً ومحدوداً لا يستهدف الانقلاب على الإصلاحات ولا الإضرار بها، وإنما مجرد إعادة الوضع الأمني تحت السيطرة. حتى الخروقات التي حدثت فإنها محدودة حتى الآن، وما كان ينبغي أن تحدث، ونرجو أن لا تتوسع. وهناك تأكيدات في تصريحات المسؤولين البحرينيين وفي مقدمتهم الملك تقول باستمرار العملية الديمقراطية، والإلتزام باحترام حقوق الإنسان. غير هذه التأكيدات، فإن الإنتخابات البلدية والبرلمانية ستتم في موعدها المحدد، وهي تحمل أملاً بمستقبل أفضل. إن حجم المشاركة يعكس حجم الأمل، وهناك توقعات بأن نسبة المشاركة ستكون كبيرة في الإنتخابات، والحملات الإنتخابية التي تقوم بها الجمعيات السياسية تحتل هذه الأيام مساحة كبيرة من اهتمام القوى السياسية والشعبية.

يجب أن لا تترك الأحداث الأخيرة شعوراً بخيبة الأمل لدى المواطنين قبل المراقبين الأجانب. إن مستقبل البحرين معلق على الحريات والإصلاحات واحترام القانون وحقوق الإنسان، وإن ما تحقق من مكسبات في هذا الشأن ليست قليلة، وعلينا وعلى القوى السياسية أن تحافظ عليها وأن تراهن على مستقبل أفضل مما نحن فيه.

10 34 أبريل 2011 العدد 7246 [محلّيات] Sunday 3rd October 2010 - NO7246

رئيس المرصد البحريني لحقوق الإنسان

الإجراءات الأمنية الأخيرة هي نتيجة لتصاعد العنف



أكد حسن موسى الشقيري، رئيس المرصد البحريني لحقوق الإنسان، بأن التطورات الأمنية التي اتخذتها حكومة البحرين مؤخراً هي نتيجة لتصاعد أعمال العنف والاضطراب في الشارع، في محاولة من هذه الحكومة لتصفية طغى شريان الحياة وأعمدة الطرق الرئيسية (الهاي واي)، فضلاً عن تدمير المستشفيات وتخريب السكان والساحات، وإطلاق الأمن. هذه أفعال استمرت لفترة طويلة، مشيراً إلى أن الحكومة لم تتعالق خلال فترات طويلة حتى بلغ السيل الفزّي، فقامت بما قامت به.

وقال في لقاء خاص مع الأيووب ان التطور الذي حدث وتمتد الحرائق والعنف على باقيا فتر حارم والواجبة وحول موقف المنظمات الحقوقية الدولية من الأوضاع في البحرين قال موسى ان المنظمات الدولية لم تكن على علم سابقاً بطبيعة التطور الذي حصل في البحرين، واليوم وبعد التغيرات الأمنية المشددة التي اتخذتها الحكومة مترافقة مع جملة من القرارات، ما عساها أن تقول: أشعر أحياناً بأن بعض تلك المنظمات ساهمت - دون قصد منها - في توتير الساحة السياسية والإجتماعية في البحرين بما ينعكس سلباً على أوضاع حقوق الإنسان. ربما شعر النظام السياسي في البحرين بأن بعض المنظمات الدولية لا يؤثر في تقييمها السلبى أية تطورات إيجابية تحدث، وقد يكون هذا سبب في عدم تجاوبها مع رسائل تلك المنظمات. بالطبع نحن لا نتمنى حدوث أي قطيعة مع المنظمات الدولية، ونذكر أن من مصلحة البحرين

رئيس المرصد البحريني لحقوق الإنسان

الوطنية لحقوق الإنسان السيد سلمان كمال الدين. من الواضح انه تعرض لضغوطات من قبل زملائه في الحزب السياسي (جمعية وعد) وسبق ان تعرض ايضا عبدالله الدرازي لمثل تلك الضغوط. وهذا أدى في النهاية الى انتكاسة ولو مؤقتة في مكانة المؤسسة الوطنية، كما انها ايضا على المدى الإستراتيجي خسارة لوعده كجمعية سياسية.

لو كانت استقالة السيد كمال الدين لاختلافه مع وجهات نظرنا نحن الأعضاء في مسائل حقوقية استراتيجية، لكان السؤال حول استقالتنا معقولاً. أما ان تكون استقالته سياسية، ثم تركب على موضوع حقوقي فإنه غير مقبول. لم تكن استقالة كمال الدين لسبب حقوقي، أي لموقف اتخذته المؤسسة الوطنية. وما قيل عن البيان الذي صدر، فأود أن أوضح بأنني كنت ضد إصدار أي بيان بشأن الأحداث الأخيرة، فهذا ليس من طبيعة عمل المؤسسات الوطنية واختصاصاتها. المؤسسات الوطنية تختلف عن الجمعيات الحقوقية. الأولى تلاحق الأحداث اليومية ولكن

دولة وشعباً ومنظمات مجتمع مدني إدامة العلاقة والتواصل وتوثيق أواصر التعاون معها. وحسناً فعلت الحكومة أن سمحت لممثلي هيومان رايتس ووتش ومنظمة فرونت لاين (وقد يلحق بهم ممثلون من العفو الدولية) بأن يحضروا الى البحرين ويلتقوا بعوائل المحتجزين والمسؤولين وتغطية نشاطاتهم وفعاليتهم وتصريحاتهم في وسائل الإعلام.

ك رئيس للمرصد، وكعضو في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، هل فأجأتك استقالة رئيس المؤسسة الوطنية، لماذا لم تستقبلوا أنتم أيضاً؟

لماذا نستقبل، ونحن لم نبدأ العمل بعد؟! لازلنا في مرحلة الإعداد والبناء الداخلي. وجهة نظري هي كالتالي. النظام السياسي أعطى مكانة كبيرة للمعارضين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالرغم من أنهم لم يتخلوا عن عضويتهم في أحزابهم السياسية. وهذا يدل على أن النظام كان صادقاً في الإنفتاح

تقرير مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

(صامدون في الإحتجاج)



في هذا المقال ولكننا سنحاول استعراض بعض جوانبه. ففي إطار (السياق السياسي)، أشار التقرير ابتداءً الى أنه ومنذ المراجعة الدورية الشاملة للبحرين في ابريل ٢٠٠٨، لم تشهد سنة ٢٠٠٩ اعتماد إصلاحات أساسية كانت منتظرة لضمان احترام أكبر لحقوق المواطنين. من ناحية أخرى أشار التقرير إلى تدهور حرية التعبير "بسبب منع الوصول إلى بعض مواقع الإنترنت، والملاحقات القضائية ضد بعض الصحفيين والحملات الدعائية ضد بعض المدافعين عن حقوق الإنسان". كما استعرض التقرير عدم تعديل قانون الصحافة الذي يفرض عقوبة السجن في حق الصحفيين.

وفي الإطار السياسي أيضاً، أشار التقرير الى العفو الملكي الصادر في أبريل ٢٠٠٩ عن ١٧٨ محتجزاً وصفهم التقرير بأنهم معتقلين سياسيين. لقد ظللنا في مرصد البحرين لحقوق الإنسان ندعو للجدية في التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها مجلس حقوق الإنسان وآلية المراجعة الدورية الشاملة، ويبدو أن هناك حاجة للتذكير بهذا الأمر مرة أخرى. ونظراً لأن هناك تضارب في المعلومات من جهة طبيعة المواقع الإلكترونية التي تم حظرها، فيقترح أن تصدر السلطات المعنية قائمة

أطلق (مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان) في نهاية سبتمبر الماضي تقريره السنوي لعام ٢٠١٠ الذي يغطي سنة كاملة من أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم. ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، هو برنامج مشترك بين الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT). ويعمل المرصد على متابعة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان على مدار السنة، ويصدر تقارير سنوية عن تلك الأوضاع، مشفوعة بالتحليل والتوصيات.

ويقول الأمين العام لـ (OMCT) السيد أيريك سوتاس بأن المدافعين أينما كانوا يؤدون دوراً أساسياً في الوقوف بوجه التعسف والتجاوزات، وهم أكثر من أي وقت مضى حجر الزاوية في دولة القانون.

عنوان تقرير هذا العام كان: "صامدون في الإحتجاج"؛ وأسوة ببقية بلدان العالم، أفرد التقرير حيزاً معقولاً لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين حيث استعرض: السياق السياسي؛ استمرار عرقلة حرية تأسيس الجمعيات؛ عرقلة حرية التجمع السلمي؛ استخدام قوانين مكافحة الارهاب لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وأخيراً، المضايقات القضائية ضد صحفيين يفضحون انتهاكات حقوق الإنسان. يصعب استعراض كل التقرير

بأسماء تلك المواقع، وأسباب حظرها. كما نرى بأن القضاء هو المرجع في اتخاذ قرار الحظر، وهو ما تطالب به مؤسسات المجتمع المدني والتي تطالب أيضاً بإثبات تلك المرجعية في مشروع قانون الصحافة الجديد رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٨ للبرلمان لإجازته، وكذلك إجراء التعديلات اللازمة التي تشمل منع حبس الصحفيين.

في إطار (استمرار عرقلة حرية تأسيس الجمعيات)، أشار تقرير مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى إضطرار بعض الجمعيات إلى مزاوله نشاطها من دون تسجيل مثل جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، ولجنة العاطلين عن العمل. وبالرغم من حقيقة أن هذه المؤسسات تمارس عملها عملياً على أرض الواقع، فإنه كان من المحبذ لو كان هناك توضيحاً من السلطات المسؤولة تقدمه للمؤسسات الحقوقية الدولية حول: لماذا تمارس هذه الجمعيات

نشاطها دون تسجيل، أو لماذا حُجب عنها التسجيل، خاصة وأنَّ هناك العشرات، إن لم تكن المئات، من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان قد تمَّ تسجيلها وتمارس نشاطها وفقاً للقانون. نحن نعتقد بأنَّ تأسيس مزيد من الجمعيات وتسجيلها يساهم في ترقية المجتمع وتطوره، كما يساهم في المشاركة في إدارة شئون الوطن.

وفي إطار (عرقلة حرية التجمع السلمي) أشار تقرير مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى محدودية السماح بتنظيم اجتماعات عامة في سنة ٢٠٠٩ مشيراً إلى عدم السماح بإقامة ندوة حول مسألة التجنيس السياسي. ما يثير الدهشة هنا اعتماد مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان على واقعة واحدة لتأكيد تقييد حرية التجمع السلمي في الوقت الذي تضم فيه البحرين عدداً كبيراً من الجمعيات السياسية المرخصة وفقاً لقانون الجمعيات السياسية الصادر عام ٢٠٠٥، حيث تمارس تلك الجمعيات عملها بكل حرية وتعدّد الندوات والسمنارات، وتقيم تجمعات عامة، وتملك مقار ومنابر إعلامية خاصة. كما أنَّ موضوع التجنيس قد أُشبع بحثاً في كثير من الندوات، فضلاً عن أنه قد تمت مناقشته في البرلمان. ولكننا كنا نتمنى أن نرى رداً من السلطات البحرينية حول مسألة المنع تلك، إن كان مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان طلب تفسيراً من السلطات البحرينية.

في إطار (استخدام قوانين مكافحة الارهاب لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان) أشار تقرير مرصد

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى اعتقال الخلية «الإرهابية» التي زُعم أنها كانت تعتزم تنفيذ عمليات إرهابية داخل البحرين نهاية عام ٢٠٠٨، وكان ملف تلك القضية قد تم طيه بعفو ملكي أصدره ملك البحرين في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وكنا وقتها في مرصد البحرين لحقوق الإنسان قد طالبنا بتقديم المتهمين إلى محاكمات عادلة، أو إطلاق سراحهم فوراً مع التحقيق في أي مزاعم تعذيب. ونجدد مرة أخرى المطالبة بتقييد استخدام قانون مكافحة الارهاب واخضاع كل الاعتقالات التي تحدث بموجبه للإشراف القضائي، مع ملاحظة حقيقة أن قانون مكافحة الإرهاب قد تمَّت الموافقة عليه من قبل البرلمان. ولكن التوسع في استخدامه أمرٌ غير مقبول.

وأخيراً، في إطار (المضايقات القضائية ضد صحفيين يفضحون انتهاكات حقوق الإنسان) أشار تقرير مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الملاحقات القضائية التي تعرضت لها الصحفيتان مريم الشروقي ولميس ضيف في عام ٢٠٠٩. الأولى بسبب مقال نشرته في صحيفة الوسط نددت فيه بممارسات التمييز في التوظيف، والثانية بسبب مقال نشرته في صحيفة الوقت نددت فيه بأوجه القصور في النظام القضائي في الجزء المتعلق بالأحوال الشخصية.

نرى في مرصد البحرين لحقوق الإنسان أنه قد آن الأوان لوضع ميثاق شرف بين الصحافة البحرينية والسلطات المسؤولة يناهض بالصحافة عن الملاحقة القضائية، ويعزز دور

الصحافة كسلطة رابعة، ويؤكد على حقها في ممارسة النقد ومحاربة الفساد والظلم والرقابة على كافة الأجهزة. لا يمكن للتحوّل الديمقراطي أن يكتمل بدون صحافة قوية تستطيع ممارسة دورها دون خوف من الملاحقة القضائية.

وفي الختام تبقى هناك أسئلة تحتاج لإجابات من كافة الجهات المختصة بما فيها مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان حول هذا التقرير ومنها:

هل قام مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بزيارة ميدانية للبحرين؟ وبالتالي هل التقى بعدد معقول ومتنوع من المدافعين عن حقوق الإنسان داخل البحرين؟

هل عرض مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان مسودة تقريره الأولية على المسؤولين في البحرين، كما تفعل المنظمات الأخرى، حتى تستطيع السلطات البحرينية ذات الاختصاص الرد على ما ورد في التقرير وتضمن تلك الردود في التقرير قبل نشره؟

هل ستعمل السلطات البحرينية ذات الاختصاص على مناقشة ما جاء في التقرير ووضع المعالجات السريعة لما جاء فيه؟

هل تسعى منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان لمناقشة التقرير مناقشة موضوعية بما فيها التمييز التام بين المدافعين عن حقوق الإنسان وبين غيرهم من الفئات الأخرى؟

هل حان الوقت لتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين من ممارسة نشاطهم وتوفير الحماية لهم؟

القوى السياسية والدينية والحقوقية: أن وقت المراجعة

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

يتعرض لها، وأهمها تحدي العنف والشغب؛ دون أن تؤدي تلك المواجهة الى انتكاسة وارتداد على أساس المنهج والرؤية الاستراتيجية التي ابتنيت عليها الإصلاحات السياسية للملك.

الثاني: إن المراجعة في الخطاب والمواقف السياسية خلال السنوات الماضية، تقلص فرص نمو التيار الذي لا يؤمن بالعملية السياسية ولا بالإصلاح، كما وتقلص الخسائر المتوقعة بسبب المواجهات الأمنية، وبالتالي تحفظ الهامش الواسع الذي حققته البحرين من الحريات العامة التي حصلت على ثناء محلي وخارجي.

ولربما يمكننا أن نضيف سبباً ثالثاً، وهو أن النظام السياسي، وحسب قراءتنا لأحداث الشهرين الماضيين، قد أعاد النظر في مقاربتة لموضوعي (الإصلاح - الأمن) الذي نتمنى أن لا يكون تحقيق احدهما على حساب الآخر، بل يكونا مكملين لبعضهما البعض. فلا إصلاح بغياب الأمن، ولا أمن مستقر بدون الحفاظ على المكاسب الإصلاحية، وهذا واحدة من أهم المنافع التي توفرها الديمقراطية. وقد أكد الملك في خطابه (٢٠١٠/٩/٥) على مواصلة

مسيرة الإصلاح (ودعم أسس دولة الحق والقانون والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي). مثل هذا التعديل في المقاربة الرسمية بحاجة الى مقارنة موازية من قبل القوى السياسية والمجتمع المدني، يفترض أن تتلاقى مع التوجه الرسمي عند خطوط عامة، حمل خطاب الملك - أنف الذكر -

أيما كان الموقف من الإجراءات الأمنية الحكومية الأخيرة، فإنها قد وضعت الجمعيات السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية، الدينية والاجتماعية أمام مرحلة جديدة، بغض النظر عن توصيفها أيضاً. بعض القوى السياسية تخشى أن يكون ما جرى عودة الى مربع الماضي، وتجنباً عن طريق الإصلاح؛ وهناك من يؤكد بأن التجربة السياسية البحرينية الإصلاحية مستمرة، وأن اتخاذ الحكومة قرار المواجهة الأمنية يمثل تعديلاً لمسارها. بغض النظر عن هذه المواقف المتباينة، والخشية من العودة الى الوضع القديم، فإن القوى السياسية والاجتماعية عامة كان لها دور في وصول البلاد الى هذه النتيجة - حسنة كانت أم سيئة - باعتبارها مشاركاً في صناعة مقدمات الحدث الأمني، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر عبر الصمت لدوافع مصلحة أنية، أو بسبب الخوف من اتخاذ قرارات صعبة - في مواجهة دعاة الشغب والعنف - قد تكلف بعض القوى شيئاً من رصيدها في الشارع، أو بسبب القصور في الوعي والممارسة السياسية. وكما أن تلك القوى شريكاً في صناعة المقدمات، كان من الطبيعي أن تحصد بعضاً من النتائج المترتبة على ما كان يجري في الشارع لسنين طويلة.

المراجعة مطلوبة لسببين أساسيين: الأول: محاولة إعادة الثقة في العلاقة بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية والسياسية. وكذا إعادة الثقة في مسار الإصلاحات بما يؤكد قدرته على مواجهة التحديات التي

بعضاً من ملامحها. ومع أن هناك من يعتقد بأن الإصلاحات لم توفر الأمن المطلوب او المتوقع أحياناً - وهو صحيح الى حد ما - وأن المنظمات الحقوقية متحيّزة.. ومع وجود بعض الكتابات الناقدة في هذا الإتجاه في الصحافة البحرينية.. فإن

الإلتزام بالإصلاح الديمقراطي وبالمعايير الحقوقية، يمثلان قوة مضافة للدولة، والهجتوع

الرأي المقابل يقول بأنه لا يمكن ضمان الأمن المستتب والشامل بالتخلي عن مسار الإصلاحات الذي أكد الملك على مواصلته. إن الإلتزام بالإصلاح الديمقراطي وبالمعايير الحقوقية يمثلان قوة مضافة للدولة والمجتمع، بعكس ما يتبادر الى ذهن البعض من أن الإصلاحات قادت الى التوتر الأمني، بحيث وفرت هامشاً واسعاً

من الحرية دفع بالرافضين للعملية السياسية الإصلاحية الى الاستفادة منه والتقوي به من أجل الإنقلاب ليس فقط على الإصلاحات بل وعلى النظام السياسي نفسه، واستهداف رموزه، والتقليل من منجزاته.

لا.. ليست الإصلاحات السياسية التي أطلقها الملك هي التي سببت توتراً أمنياً؛ بل العكس تماماً. هي خفّضت من منسوبه، ولولاها لربما كان الوضع أكثر توتراً. الإصلاحات السياسية ليست هي من جاء بالعنف، ولا هي منحته الشرعية، أو بررت قيامه. فجنود التوترات في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يعتقد البعض، تعود الى أوضاع سابقة على عهد الإصلاح. ورغم أنه لا يمكن لتلك الجذور أن تبرر استمرار العنف والشغب والإنقلاب على العملية السياسية، فإن حل القضايا يجب ان يكون عبر القانون والمؤسسات الدستورية القائمة، واستثمار فسحة الحريات المتوفرة. لا أحد يستطيع أن ينفي وجود المشاكل، ولكن طريقة حلها هو ما يجب تغييره، وهذا ما يفترض أن تراجع القوى السياسية الفاعلة في الساحة البحرينية.

هناك مسألة أخرى يفترض أن تتم مراجعتها، وتتعلق بضرورة الإلتزام بالقانون وإدانة الأعمال الخارجة عليه. لا يمكن أن تقبل بالقانون تحت مظلة البرلمان، وترفضه خارج تلك المظلة أو القبة. وفيما يتعلق بالأعمال الخارجة على القانون، فإنها لا تمثل فرصة سياسية تستثمر للنيل من النظام السياسي، بقدر ما تمثل مشكلة قد تعطل العملية السياسية كلها، وخسارة ما تم إنجازه. القانون بحسب الملك (فوق الجميع لحماية كيان المجتمع والدولة، وحفظ الأمن، ونشر

الطمأنينة والسلام). وعليه، يفترض توفر الصدقية في التعاطي مع القانون واحترامه في كل الأحوال، سواء بالنسبة للحكومة أو القوى السياسية الأخرى. هذا هو معنى أن القانون فوق الجميع. إنه الناظم للسلوك السياسي، والحافظ لمصالح المجتمع، والضابط لمسار الدولة وأجهزتها من أن تنحرف عن أداء مسؤولياتها.

تبقى مسؤولية القوى السياسية في حفظ الوحدة الاجتماعية. فكثير من التوترات قد حدثت في الماضي بسبب الخطاب الطائفي، وعدم احترام خيارات التعدد والتنوع الثقافي، ومشاركة بعض تلك القوى في تأجيج الخطاب الفتوي، ما يحملها مسؤولية تجاه ما يجري، او جزء غير قليل من تلك المسؤولية. لا بد وأن القوى السياسية لاحظت في الآونة الأخيرة تصاعداً في الإصطفاف الطائفي، مع تصاعد التوتر الأمني، بما يفيد تأكيد حقيقة أن التوتر الأمني - الذي يمثل الشغب والعنف رافداً أساسياً من روافده - يقود الى توتر طائفي؛ وأن الفتنة الأمنية تقود الى فتنة طائفية. ولقد شهدنا في البحرين هذا الأمر مراراً وتكراراً، دون أن نستوعب الدرس، فلا نكرر الخطأ.

إن التوتر الأمني له أبعاده السياسية الواضحة، وهو يقود الى قلق بعض الأطراف على مصالحها ومستقبلها، خاصة إذا كان الخطاب السياسي المتشدد ينتقي المفردات الطائفية أو ذات البعد الطائفي فيؤكدها، ويبني عليها ويفسر الأحداث السياسية والأمنية على أساسها. إن قمة التوترات الطائفية التي شهدتها البحرين كانت تأتي - في أكثر من الأحيان - في فترات التوتر والمواجهات الأمنية؛ ومن هنا كان واضحاً - حتى

في خطاب الملك - أنه ليس فقط ربط بين الأمن وتحقيق الرخاء، وليس فقط أكد على التضامن والتعاون ومبادئ الأخوة وأهمية السلم الاجتماعي والأمن الجماعي، والإبتعاد عما يؤدي الى الفتنة والنزاع والإختلاف.. بل أنه وصف الأحداث بأنها أليمة تحمل صفة العدوان والفتنة؛ ودعا الى أن يكون خطباء المنابر من أصحاب الكفاءة والمعتدلين الوسطيين النابذيين للعنف، داعياً رجال الفكر والثقافة والمجتمع المدني الى تقريب الشقة بين المذاهب الإسلامية لضمان تفاعلها وتعاونها وتقاربها.

المقصود من هذا كله، أن مراجعة القوى والشخصيات السياسية والدينية والحقوقية لخطابها السياسي

لا إصلاح بغياب الأمن، ولا أمن مستقرّ بدون الحفاظ على الهكاسب الإصلاحية

ومواقفها وتصريحاتها، وضبطها على إيقاع المصلحة السياسية العامة، ووحدة النسيج الاجتماعي بعيداً عن الصراع الطائفي، وتوفير الحد الأدنى من أجواء الثقة بين القوى السياسية والدينية والمجتمع المدني من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، سيكون له أثر في تحصين الوضع الاجتماعي، وحماية المنجز السياسي، وبعث الإطمئنان في المجتمع بأن التجاذبات السياسية لها خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، وأن القيادات السياسية والدينية تتمتع بالنضج فلا تسمح لنفسها بالمشاركة في تدمير ما ابتني، وتشويه ما أنجز، وتلطخ سمعتها كما سمعة الدولة والمجتمع أمام الرأي العام الإقليمي والدولي.

الانتخابات وفرص القضاء على العنف

أن تشمل عملية المراقبة كل المراحل: فترة الحملة الانتخابية؛ تسجيل الناخبين؛ التصويت؛ فرز الأصوات؛ النتائج والمتابعة. وهناك أيضاً عنصر حاسم ومهم في ضمان نزاهة الانتخابات، وهو وجود سلطة قضائية، أو محكمة مختصة، يمكن من خلالها أن يُعبر المرشحون والناخبون عن اعتراضاتهم وشكاوهم فيما يتصل بالعملية الانتخابية.

إن رضا الناخبين عن صحة نتائج الانتخابات، وقبل ذلك فإن حجم المشاركة الشعبية في الانتخابات، سيكون لهما انعكاس إيجابي على نيل العنف. فالمطالب الصحيحة التي يمكن تحصيلها سلمياً، لا تجعل من المبرر استخدام العنف في تحقيقها.

مطالب الجمهور يمكن تحقيقها عبر ممثلهم المنتخبين والذين يفترض أن يعبروا عن تطلعات ناخبهم وأن يدافعوا عن مصالحهم تحت قبة البرلمان، وأن يؤكدوا حقيقة أن مطالبهم سيتم عرضها ومتابعتها بمثابرة في البرلمان حتى تتّرجم الى نتائج على أرض الواقع. هذا يتطلب بالضرورة إرتقاء النواب بأدائهم ووعيهم ونشاطهم من أجل ترجمة شعاراتهم الانتخابية الى منجزات. ولكي يتسم أداء النواب بالفعالية لا بدّ من تعديل اللوائح الداخلية التي تقف عائقاً أمام قيام النواب بواجباتهم التشريعية والرقابية على الوجه الأكمل.

وينبغي التأكيد على التعاون البناء بين مجلسي النواب والشورى من جهة؛ وبين المجلسين والحكومة من جهة أخرى، حتى يتم سنّ القوانين بالسرعة المطلوبة، وتفادي التباطؤ الذي حدث في دورات البرلمان السابقة؛ وما تجربة قانون الصحافة ببعيدة عن الأذهان.

إن نزاهة الانتخابات المرتقبة، والرضا بنتائجها، إضافة الى الأداء الجادّ والناصح للنواب، وتمثيل ناخبهم التمثيل الحقيقي، وتعاون السلطات التنفيذية والتشريعية، لا بد أن يؤدي في نتائجه الى انحسار العنف مهما كانت دوافعه.

فقط بحجم المشاركة في الانتخابات وزيادة أعداد الناخبين؛ بل وأيضاً في إمكانية نجاح وجوه نسائية في الانتخابات، وأن تفرز الانتخابات تحولاً كبيراً في أداء أعضاء مجلس النواب، وفي علاقتهم بالسلطة التنفيذية، ومدى مرونة هذه الأخيرة في الإستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة، فضلاً عن أمور أخرى.

لكي تكون الانتخابات ناجحة ومرضي عنها محلياً ودولياً، لا بدّ من مراعاة معياري: الحرية والنزاهة. تعتبر الانتخابات حرة إذا ما أتاحت الفرصة للتعبير الكامل عن الإرادة الشعبية؛ ويستلزم ذلك ضمان: حرية التعبير والإعلام، والتجمع وتكوين الجمعيات، والتنقل، وكذلك توفر الأمن للأفراد أثناء العملية الانتخابية بدون تخويف أو ضغوط. وحتى تكون الانتخابات نزيهة فعلاً، فيجب إستيفاء شرطين: الأول إجرائي ويشمل دورية الانتخابات، والمساواة، وعمومية الإقتراع، وسريّة الانتخاب. والثاني يعني بالنتائج في توجهه ويعرّف الانتخابات النزيهة بأنها الانتخابات التي تعكس حرية تعبير الناخبين عن إرادتهم.

هنا تأتي مراقبة الانتخابات كصمام أمان، ووسيلة فعّالة للتحقق من حسن سير العملية الانتخابية ونزاهتها، حيث أن تواجد المراقبين المحايدين يقلل من احتمال التزوير، ويدخل الثقة في نفوس الناخبين، فيزيد بذلك من إستعدادهم للمشاركة في العملية الانتخابية، وفي قدرتهم على التعبير بحرية عن إرادتهم السياسية دون ريبة أو خوف.

وقد اقتصررت مراقبة الانتخابات السابقة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) على الجمعيات الأهلية المحلية - دون الأجنبية - ممثلة في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وجمعية الشفافية، واللتين ستقومان أيضاً - بالإضافة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - بمراقبة إنتخابات ٢٠١٠. والمطلوب من الأجهزة الحكومية توفير كل المساعدات اللازمة للمراقبين حتى يتمكنوا فعلاً من القيام بالمراقبة على الوجه الصحيح. ويجب

على الأرجح فإنه سيصاحب الانتخابات البلدية والنيابية التي ستجرى هذا الشهر (أكتوبر) قدر من آثار المواجهات الأمنية التي لم تنته بعد على صعيدها القضائي، وكذلك من جهة تداعياتها على الصعيد الإعلامي والحقوقى وربما السياسي أيضاً. فالانتخابات تأتي وأصداء أحداث العنف والشغب والإعتقالات التي طالت مرتكبيها والمرحضين عليها.. قائمة، مما دفع بعض المراقبين للإعتقاد بتأثير ذلك على موعد إجراء الانتخابات؛ ولكن الحكومة أكدت قيام الانتخابات في موعدها.

معلوم أن الانتخابات تشكل مفردة أساسية من العملية الديمقراطية التي تمثل البوابة الصحيحة للتعبير عن الرأي والموقف السياسي، وحفظ مصالح الفئات والجماعات والتيارات السياسية وغيرها. بوابة الانتخابات الواسعة وصدقيتها هي البديل عن التغيير العنفي. فعيورها تنتظم المصالح، ويحصل الأفراد والجماعات على حقوقهم ضمن المنافسات السلمية في البرامج والولاءات وحتى الأيديولوجيات.

تعد المشاركة في إدارة الشؤون العامة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وقد نصّ الدستور البحريني على أن (للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح... ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلاّ وفقاً للقانون).

الآن، فإن أحوج ما تكون البحرين إليه، هو إنجاح العملية الانتخابية أكثر من أي انتخابات سابقة، بالنظر لحضور خيار العنف، وطرح ذاته كبديل لما أنجز، وتشكيك القائمين عليه - أي على العنف - في كل العملية السياسية. ومع أن المؤشرات تقول بأن الانتخابات القادمة ستكون ناجحة، فإنه ينبغي التذكير بأن التراجع يعني نجاحاً للخيار العنفي.

بيد أن مقياس نجاح العملية الانتخابية هذه المرّة قد يكون له معطيات أوسع مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، لا تتعلق

رشيد مصلي من منظمة الكرامة

المنطقة العربية تشهد صحوة حقوقية غير مسبوقه

(الكرامة) منظمة حقوقية غير حكومية تأسست بمبادرة فريق من المحامين ونشطاء حقوق الإنسان المتطوعين بقصد المساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان خاصة في العالم العربي. التأسيس كان في جنيف - مقر المنظمة - وذلك في عام ٢٠٠٤؛ والأهداف عديدة تشمل الإعلام عن حالات انتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي، وتقديم الدعم المعنوي والمساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات، ومتابعة الجناة قضائياً؛ وكذلك تشجيع الحكومات على احترام حقوق الإنسان، وممارسة الضغوط عليها بهذا الإتجاه اذا اقتضى الأمر.

(المرصد البحريني) كان لها لقاء ممتع ومفيد مع مدير القسم القانوني في المنظمة الأستاذ رشيد مصلي، فيما يلي نصّه:



رشيد مصلي

وأخيراً، عندما يتعلق الأمر بالتدخل لصالح الضحايا للتخفيف من معاناتهم، أو وضع حد للانتهاكات التي يتعرضون لها، فإنه يبدو من الطبيعي أن نتواصل قدر المستطاع مع أفراد عائلتهم ومحاميهم، وهذا هو الجانب الإنساني لعمل منظمنا الذي يظهر

جلياً رغم أننا لا نعمل على وضعه في الواجهة. وهذه هي الصفات الثلاث التي ربما تميزنا عن باقي المنظمات في الوقت الراهن.

ما هو تقييم منظمة الكرامة لأوضاع حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، وهل ترى من خلال التجربة الماضية أن هناك مؤشرات إيجابية لتطوير الأوضاع الحقوقية فيها؟

تدعو وضعية حقوق الإنسان بشكل عام في الدول الأعضاء في الجامعة العربية للقلق. ولا ألاحظ أي اختلاف جوهري بين النتائج التي توصلت إليها المنظمات غير الحكومية المحلية منها والدولية بهذا الشأن. لكنها تختلف من بلد لآخر باختلاف الخصوصيات السياسية والاجتماعية والتاريخية. ورغم ذلك نلاحظ أن ثقافة حقوق الإنسان بدأت تنتشر في المنطقة كلها، ربما بسبب سهولة التواصل.. أصبح لدى الناس وعي أكبر

هناك العديد من منظمات حقوق الإنسان في العالم، والكرامة واحدة من هذه المنظمات في الساحة الدولية، مالم الذي يجعل الكرامة متميزة عن غيرها من المنظمات؟

شكراً لشهادتكم لنا بالتميز، وما الكرامة إلا منظمة من بين العديد من المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي، وليست الوحيدة التي تتميز بخاصية هذا العمل انطلاقاً من أوروبا، لأن هناك منظمات أخرى تعمل على وضعية حقوق الإنسان في العالم العربي في أوروبا لأسباب مختلفة. لكن دعني أقول لك إن خاصية منظمنا ربما تعود إلى طبيعة عملها، والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط:

الأولى، تتمثل في أن منظمنا لا تعالج إلا القضايا المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمس السلامة البدنية والعقلية، وحرية البشر. والتزمنا بالعمل على هذا الصنف من الانتهاكات دون أن ننسى الانتهاكات المرتبطة بها.

الثانية، هي أن الكرامة تلجأ إلى القانون الدولي لمعالجة الانتهاكات التي تتوصل بها عبر شبكتها المكونة من المناضلين الحقوقيين، وتستعمل في ذلك آليات حماية وتعزيز حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة. وكما تعلمون ليس هناك آلية خاصة بالدول العربية تعمل على حماية حقوق الإنسان في العالم العربي، وبالتالي فإن النظام العالمي هو وسيلة عملنا، ما يعني أن منظمنا تتخذ صفة قانونية عندما يتعلق الأمر بمعالجة الحالات الفردية.

بحقوقهم وضرورة احترام الدولة لهذه الحقوق. ونتيجة لذلك أصبح المواطنون يطالبون باحترام سلامتهم البدنية وبالعدالة وحرية التعبير. وكدليل على ذلك، كان يبدو طبيعياً عندما كان يتم توقيف شخص من طرف قوات الأمن أن يتعرض للضرب المبرح. ونادراً ما كان الضحايا يصفون هذه المعاملة بالتعذيب، بينما اليوم أصبحوا ينعنون هذا النوع من الممارسات بالتعذيب، وما يتعين عليهم الآن هو القيام بخطوة إضافية وهي تقديم شكوى وهو السلوك الذي لم يدخل بعد في العادات. ويعلم الكثير من الناس اليوم أن لدى حكوماتهم التزامات في مجال حقوق الإنسان وأصبحوا يطالبونها بالوفاء بها. كما صارت العديد من قوى المعارضة السياسية على اختلاف توجهاتها تولي اهتماماً متزايداً بقضايا حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي لم يكن يحظى على الأقل بهذا القدر من الاهتمام. فضلاً عن ذلك بدأت المنطقة العربية تشهد صحوة حقوقية غير مسبوقه، سواء من

خلال كسر حاجز الصمت الذي كان مطبقاً عليها، أو زيادة عدد الناشطين في مجال حقوق الإنسان يوماً تلو آخر.

لكن بالمقابل نلاحظ على مستوى مؤسسات الدولة تغيرات متناقضة: فالالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها بتوقيعها على الاتفاقيات الدولية ومبادئ القانون الدولي تجلب نوعاً من تحسين وضعية حقوق الإنسان في بعض الدول، لكنها تخلق أشكالاً جديدة من التلاعب من طرف هذه المؤسسات، تتمثل في التحكم في خطاب حقوق الإنسان مع الاستمرار في خرق هذه المبادئ في حق مواطنيها، وكمثال على ذلك، ففي الوقت الذي يحدد القانون مدة الحراسة النظرية، يتم تجاوز هذه المدة باللجوء إلى العديد من الطرق الملتوية لكي لا يظهر في الملف الجزائي ما يشير إلى أن المدة القانونية قد تم تجاوزها رسمياً. ففي الجزائر أو المغرب مثلاً، ولتبرير مدة حراسة نظرية مطولة، لا تتورع قوات الأمن عن تزوير محاضر التحقيق الأولية.

هل انتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي له سمات خاصة به، أم أن هناك عوامل سياسية وثقافية وتاريخية خاصة تساهم في ديمومة تردي الأوضاع؟

ليست هناك خصوصيات ثقافية تسمح لنا بالقول بأن حقوق الإنسان تُحترم بشكل خاص في منطقة من العالم دون أخرى، حيث أن ممارسة الاعتقال السري والتعذيب منتشرة في كل القارات وفي كل الأشكال الثقافية. فتحت ذريعة محاربة الإرهاب، تمارس حكومات أوروبا وأمريكا الشمالية الاعتقال السري وأشكالاً أخرى من الخروقات في مجال حقوق الإنسان، ما شجّع بشكل واضح هذا الجزء من العالم على الانزلاق في مزيد من هذه التجاوزات.

وتلعب الظروف السياسية الداخلية والخارجية للدول دوراً حاسماً في لجوء الأنظمة إلى هذه الممارسات. فالنظام السوري مثلاً، والذي يتعرض أمنه لتهديدات خارجية مستمرة، لجأ إلى القمع الداخلي من أجل الاستمرار والبقاء. والمثال الجزائري أظهر إلى أي حد يمكن للنظام أن يقوم بالخروقات الجماعية والمنهجية في مجال

حقوق الإنسان، التي يمكن تصنيفها في خانة (الجرائم ضد الإنسانية للحفاظ على مصالح أقلية ما). وما وقع في العراق الذي غرق في مستنقع عنف غير مسبوق وخروقات لا مثيل لها ليس بأفضل الخيارات، بالمقارنة مع فترة حكم صدام حسين، وليس إلا النتيجة المباشرة أمام هذا الاحتلال الذي يعاني منه هذا الجزء من العالم من طرف القوات الأمريكية.

كما أن هناك عوامل داخلية لها دور في استمرار تردي أوضاع حقوق الإنسان، حيث أن بعض الأنظمة المرفوضة من طرف الشعوب، لا تجد مناصاً من المطاردة المستمرة للمعارضة من أجل الاستمرار والبقاء. ففي مصر واليمن مثلاً ورغم الاعتقالات التعسفية والتعذيب المنهجي والاختفاءات القسرية بالجملة، يبقى الوضع متفجعاً. بينما استطاع النظام التونسي أن يجمع بين تطور اقتصادي وقمع وحشي متطور.

هل تعتمدون معايير محددة في تقييم أوضاع حقوق الإنسان في الشرق الأوسط؟ وهل لديكم تصنيف للدول العربية من حيث الالتزام بمعايير حقوق الإنسان؟

لم نقم بتطوير مواصفات موضوعية تسمح لنا بتقييم وضعية حقوق الإنسان في بلد ما، لسبب بسيط وهو أن الظروف السياسية المختلفة تجعل من ذلك تمريناً صعباً، فلا يمكننا مثلاً مقارنة الوضع في الصومال الذي تغيب فيه الدولة، مع الوضع في تونس بحيث الدولة متواجدة في كل مكان. ففي الحالة الأولى، نستبشر عندما ينقص عدد القتلى، بينما حالة قتل خارج القانون في الحالة الثانية تمثل تدهوراً خطيراً في حقوق الإنسان.

إن فكرة تحديد معايير موضوعية لتقييم وضعية حقوق الإنسان في مختلف البلدان، وفحص التطورات الإيجابية والسلبية، تظل مثيرة، رغم علمنا مسبقاً بأن الحكومات لن تعدم حيلة لاتهام المنظمة غير الحكومية بعدم موضوعية حكمها!

بيد أنه يبقى من الممكن إبراز الملاحظات والتوصيات المقدمة من طرف الهيئات الأممية التي تعالج وضعية حقوق الإنسان

في كل بلد، ومقارنتها ورفعها إلى علم مؤسسات المجتمع المدني التي تتابع هذه القضايا، وتبقى هذه المعلومات بشكل عام في متناول المتخصصين فقط. وهذه المهام تبقى من اختصاص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل بلد، إن وجدت.

تستخدم الكرامة آليات الأمم المتحدة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، هل لكم أن تشرحوا طبيعة تلك الآليات وكيف يمكن لها التأثير في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان؟

أنشأت الأمم المتحدة مجموعة من الآليات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم ووضعها في خدمة الضحايا والجمعيات التي تهتم بنشر ونقل هذه المعلومات إليهم. بعض هذه الآليات تم وضعها من قبل المعاهدات الدولية وتهتم فقط الدول التي صادقت عليها أو على البروتوكولات الاختيارية. وهذه الآليات لا تهم إلا عدداً قليلاً من الدول العربية عندما يتعلق الأمر بفحص الخروقات الفردية.

وفي مقابل ذلك، نجد آليات تهتم كل الدول، وتعالج معظم الخروقات الجسيمة كالمقرررين الخاصين أو الفرق العاملة. حيث توجد آلية تتابع وتتدخل في قضايا التعذيب والمعاملات القاسية وغير الإنسانية، ويتعلق الأمر هنا بالمقرر الخاص بالتعذيب. كما نجد آلية أخرى تهتم بشكل خاص بقضايا الحرمان التعسفي من الحرية، ويتعلق الأمر هنا بالفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي.

ويمكن اللجوء إلى هذه الآليات من طرف جميع الضحايا أو من يمثلهم. وتخضع هذه الخروقات إلى فحص أو تدخل خاص لدى الدولة المعنية عبر إجراء خاص بكل آلية.

وعندما تتعاون الدول المعنية وتظهر حسن نيتها بطريقة إيجابية مع الآلية الأممية، فإنها تظهر بذلك رغبتها في تحسين وضعية حقوق الإنسان إما بوضع حد لإحدى الخروقات أو بتصحيح وضعية عامة، كما أن الأمر يتعلق بسمعة البلد في محفل الأمم، لأنه ليس إيجابياً بالنسبة لسمعته أن تسلط الأضواء عليه في مجال حساس كمجال حقوق الإنسان.

لقد تم حتى الآن معالجة الآلاف من الشكاوى التي وجهتها منظماتنا إلى مختلف الهيئات الأممية منذ تأسيس منظماتنا قبل ست سنوات. ويمكننا القول بعد الخبرة التي اكتسبناها أن النتائج التي حصلنا عليها مشجعة بالنسبة لبعض البلدان، بينما يبقى الوضع مقلقا بالنسبة لبلدان أخرى.

على الرغم من أن العديد من الدول العربية قد صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، لازالت هناك انتهاكات قائمة على أرض الواقع، كيف تقنعون الجمهور بفائدة توقيع أنظمة تسلطية على موائيق حقوقية دولية إن كانت تلك الأنظمة لا تزعم ولا ترغب في الالتزام بها أو تطبيقها؟

إن التصديق على المعاهدات الدولية يساهم في تحسين وضعية حقوق الإنسان، لأن ذلك يشكل وسيلة إضافية للضغط على الدول، ويمنح للمواطنين وسائل عمل على المستوى الدولي. ومن الممكن أن نلمس أن التصديق على المعاهدات الدولية لا يؤدي تلقائياً إلى تحسين وضعية حقوق الإنسان على أرض الواقع. فقد صادقت الجزائر على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب عقب الانفتاح الديمقراطي الذي عرفته خلال ١٩٨٩. لكن عندما قام الجيش بوضع حد للمسار الديمقراطي بعد سنتين من ذلك التاريخ، عاشت البلاد خروقات منهجية وجماعية ضد الشعب الجزائري دون أي رد فعل يذكر من طرف الأمم المتحدة. ويبدو إذاً جلياً أن المصادقة في حد ذاتها لا تكفي ولا معنى لها حينما لا تحترم الدولة العضو التزاماتها.

المهم إذاً هو دفع الدول إلى احترام الآليات التي صادقت عليها. ومن المهم جداً أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً فعلياً وذلك باتخاذ إجراءات تهدف إلى تشجيع الدول على احترام تلك الالتزامات بالمشاركة مثلاً في مسار المراجعة الدورية الشاملة لوضعية كل بلد من قبل مختلف لجان الأمم المتحدة بإخطارها لخبراء هذه اللجان عبر رفعها لتقارير كما يمكنها أن تلعب دوراً أكثر حيوية بمتابعتها للتوصيات الصادرة

عن هذه اللجان. ويبدو جلياً أن تحسين وضعية حقوق الإنسان بشكل متميز ليس مرهوناً بالعمل على المستوى الأممي؛ بل على الجمعيات والأحزاب السياسية، إذا وجدت، استيعاب مفهوم حقوق الإنسان وتطويره وفرضه على الساحة الداخلية. كما أن انضمام البلد لمبادئ حقوق الإنسان يعطيهم فرصة تذكير الحكومة بالتزاماتها.

واحد من أهداف الكرامة هو نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، وتوعية المواطنين بحقوقهم الدستورية ووسائل حماية هذه الحقوق، ما هي الأدوات التي تستخدمونها لتحقيق هذا الهدف، وما مدى فاعليتها في رأيكم؟

ترى الكرامة أن نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية قضية مصيرية، سواءً من حيث التصور - حيث ينبغي أن يعيش المواطن العربي بالوعي الذي يعرفه بحقوقه كإنسان - أو من حيث شعوره أن هذه القيم لا تتنافى مع مقوماته وهويته وأنها ليست حكرًا على "الغير" الذي يتميز بسنّها والعيش في كنفها. وطبعاً لا يكفي سنّ القوانين والدساتير لنشر هذه الثقافة، خاصة إذا كانت هذه القوانين لا تحترم. ومساهمة الكرامة في نشر ثقافة حقوق الإنسان تقوم أساساً على التكفل بقضايا الانتهاكات واستعمال ما يوفره القانون الدولي لحقوق الإنسان لمحاولة رفع الظلم ووضع حد للانتهاكات وجعل المعتدى عليه وأقاربه والمجتمع عموماً يعي أن هناك حقوقاً وقوانين تخصه مباشرة، وبإمكانها أن تؤثر مباشرة في وضعه كمواطن. فتصور الكرامة أنه كلما لاحظ المواطن في واقعه أن اللجوء إلى القانون، سواءً على المستوى الداخلي أو الدولي، سيمكنه من استرجاع حقوقه كلما زادت ثقته في دولة القانون وقيم حقوق الإنسان. وما لاحظناه عملياً أنه في العديد من الدول كان الضحايا وذوهم ينظرون بعين الريبة لكل ما له علاقة بحقوق الإنسان ويرون أن تلك شعارات فقط لن تؤثر في واقعهم، غير أنه مع مرور الوقت والتكفل، حسب قدراتنا، بالعديد من القضايا من طرف منظماتنا، اقتنع المعنيون بأهمية حقوق الإنسان وضرورة صيانتها. أمر آخر يساهم

في هذه التوعية أن الكرامة بقدر ما تحرص على التعامل مع الحكومات وتحثها على احترام حقوق الإنسان، فإنها تقف دائماً مع الضحايا ولا تجامل هذه الحكومات عندما لا توفي هذه الأخيرة بالتزاماتها، وهذا يجعل المواطن العربي يشعر أن هناك من يقف معه عندما يُظلم.

إلى جانب ذلك فإن الكرامة تنظم ندوات وتبني عملاً إعلامياً متوازناً ومسؤولاً يدعم جهودها القانوني ويعرف المواطن العربي بحقوقه وطرق صيانتها.

أيضاً واحد من الأهداف التي تسعى الكرامة إلى تحقيقه هو تدريب المدافعين عن حقوق الإنسان، كيف تجرى الكرامة هذه التدريبات، وهل أنتم راضون عن ما قمتم به في هذا الصدد حتى الآن؟

أملنا أن يصبح كل مواطن عربي مدافعاً، على الأقل من حيث المبدأ، عن حقوق الإنسان لأنه لا يمكن تصور مفهوم للمواطنة دون شق الالتزام بحقوق الإنسان والدفاع عنها. أما من الناحية العملية فلا بد من تدريب وتأهيل لكل من يرغب في ممارسة هذه الوظيفة النبيلة التي تجعل من المرء مدافعاً فعلاً عن حقوق الإنسان. فالكرامة تفتح أبوابها للمئات من المواطنين في العالم العربي للعمل التطوعي كمدافعين عن حقوق الإنسان، وهي تسعى لتكوينهم من أجل التكفل العملي بقضايا الضحايا في مناطقهم، واستيعاب واستعمال الآليات القانونية التي تمكنهم من العمل الناجع. كما تنظم الكرامة دورات تدريبية ميدانية في مقرها في سويسرا حيث تمكن المدافعين عن حقوق الإنسان من تطوير قدراتهم سواءً من الناحية النظرية أو العملية. ونحرص على أن يلتزم كل المنخرطون في هذا المسعى بإعلان المدافعين عن حقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة. وبالطبع فإن هذا الجهد لا بد أن يكون مستمراً ودائماً، سواءً بالنسبة للكرامة أو الذين يتدربون في إطارها، ومن ثم سنرى أن هذا الجهد يحتاج دائماً إلى التحسين، ولا يمكن لمنظمة تعرف واقع العالم العربي أن تكون راضية عن مجهودها مهما كبر، لأن الحاجة إلى المزيد من العمل لا تزال قائمة.

ترحيب بالسواج بزيارة المهتجرين، واستنكار لطرده الصحفيين

رحب مرصد البحرين لحقوق الإنسان في بيان له بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٠ بقرار النيابة العامة السماح بتنظيم زيارات للمحبوسين احتياطياً على ذمة التحقيقات الجارية في قضايا أمنية، وذلك اعتماداً على تصريحات صحفية منسوبة الى النائب العام د. علي بن فضل البوعينين، والذي أشار الى أن لكل متهم الحق بزيارة اسبوعية واحدة. واعتبر المرصد في بيان له أن السماح بزيارة المحتجزين خطوة للأمام، مشدداً على ضرورة ضمان حق كل متهم في محاكمة عادلة تبدأ منذ القبض عليه، وتستمر أثناء التحقيق معه، وتقديمه لمحكمة مختصة ومستقلة ومنشأة بموجب قانون، لحين الفصل نهائياً في القضية.

وأوضح المرصد أن السماح بزيارة المحتجزين جاء متأخراً، حيث جاء بعد مضي أكثر من شهر على اعتقال المتهمين، وكان يمكن أن تتم زيارة المحتجزين في وقت مبكر. معتبراً أن التأخير لا يعضده القانون البحريني، ولا تقبل به القوانين الدولية مهما كانت المسوغات، سواء جاءت في سياق دواعي مصلحة التحقيق أو غيرها.

ودعا المرصد الجهات ذات الاختصاص إلى توفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين، بما فيها الحق في الالتقاء بمحاميين يختارونهم بأنفسهم، أو توفير محامين للدفاع عنهم. كذلك دعا المرصد إلى الإسراع في التحقيقات، وتقديم من يتوفر ضده دليل إلى محكمة مستقلة، وإطلاق سراح من لا تتوفر ضده أدلة الاتهام.

من جهة اخرى، شاطر المرصد، جمعية الصحفيين البحرينية، القلق والأسف الذي أبدته بسبب المضايقات التي تعرض لها عدد من الصحفيين الى حد طردهم جميعاً من مقر جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) وذلك في اجتماع مفتوح تم في ٢٤/٩/٢٠١٠ وحضره ممثل لهيومان رايتس ووتش وعوائل عدد من المهتجرين. وقد سبق أن تكرّر الأمر بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٠ في مقر

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. وعبر المرصد عن تضامنه مع الصحفيين الذين لن يستطيعوا تأدية رسالتهم إلا بحضور الاجتماعات العامة، والحصول على المعلومات الكافية كيما يقوموا بإدعاء واجبههم بمهنية وموضوعية دونما تعرض للضغوط السياسية وغيرها، من أي طرف جاءت. وقال المرصد بأن الحد من حرية التعبير أمر مرفوض خاصة إذا ما جاء من مؤسسات المجتمع المدني التي يفترض أن تكون أحرص من غيرها على دعم الصحافة وتوسيع هامش حرية الصحفيين.

إدانة لتفجيرات ١٤ سبتمبر

وسبق أن أدان المرصد أحداث العنف التي وقعت في ١٤/٩/٢٠١٠ في مدينة حمد والتي استهدفت أربع سيارات يعمل أصحابها في الأجهزة الأمنية. فقد قام مجهولون بتفجير عبوة أدت إلى احتراق والإضرار بالسيارات، وإثارة الفزع والرعب بين أهالي المنطقة، ولكن لم تحدث إصابات أو تفضي إلى الموت. وقال المرصد بأن مثل هذه الأعمال تثير القلق، وأنها تنتقص حق الفرد في الأمن والسلامة التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان ودستور وقوانين البحرين، كما أنها تزيد من اتساع دائرة التوتر وتسميم الأجواء الأمنية والسياسية، في وقت تقترب فيه البلاد من ممارسة حقها في اختيار من يمثلها في الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٠.

ودعا المرصد الجمعيات السياسية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني كافة، خاصة جمعيات الشباب والمرأة، الى توعية المجتمع بخطورة مثل هذه الأعمال على الأمن والسلم الاجتماعي، وتوضيح التأثير السلبي لمثل هذه الأعمال على العمل السياسي والتنموي في البحرين. وقال المرصد بأنه يحذر على الدوام من تنامي ظاهرة أعمال العنف، التي تفسح المجال للإنتقاص من حقوق الإنسان، وعليه فهو يؤكد على أن من مسؤولية الجميع حماية حق الأفراد في الحياة وفي الأمن والسلامة الجسدية.